

محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان

Lawyers & Doctors for Human Rights

من نحن؟:

منظمة مجتمع مدني غير حكومية تدعم المدنيين خلال أزمتهم وتكرس الوقت والطاقة لتقديم المساعدة سعياً لوقف انتهاكات حقوق الإنسان ومساعدة من يحتاجون للحصول على الخدمات المطلوبة لإعادة تأهيلهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع.

لقد نشأنا من برعم من المحامين والأطباء كانوا قد كرسوا جهودهم لتوثيق الفظائع التي تحدث في سوريا ضد المعتقلين وفقاً للمعايير الدولية، لينضجوا في وقت لاحق، ويصبحوا عضواً نشطاً في المزيد من المجالات، بما في ذلك إنشاء لجان للتقييم وتقديم التوصيات بإشراف خبراء دوليين، وجمع الهيئات المعنية للتنسيق والتعاون معاً للوصول إلى العدالة، وإثراء روح المجتمع بالقيم المقدسة للإنسانية.

تنمو LDHR بسرعة وتوسع أنشطتها، تزامناً مع اكتسابها للمزيد من المعرفة والخبرة.

محامون وأطباء، من التباعد إلى التناغم:

من أجل الحصول على قضية قوية، يجب على الطبيب الموثق أن يسجل التاريخ المرضي للناجي، ويصغي لقصته وما تعرض له خلال الاعتقال، ومن ثم يجري فحصاً جسدياً وتقييماً نفسياً، وينتهي بوضع الخطة العلاجية اللازمة. كل ذلك انطلاقاً من الحصول على الموافقة المستنيرة من الناجي، وصولاً إلى الاستنتاج وفق خبرته الطبية، مما يحتم عليه أن يتمتع بمعرفة قانونية كافية، وأن يفكر بعقلية القاضي لصياغة كل ما لديه من معلومات كدليل قانوني.

وبالمقابل وجب على المحامين والقضاة أن يمتلكوا الحدود الدنيا من المعرفة بالمصطلحات الطبية والطب شرعية ليكونوا قادرين على فهم السياق خلال عملية التوثيق الطبي وطريقة الوصول للاستنتاجات النهائية، ولتتمكنوا من استخدام تلك الأدلة في المحاسبة والمساءلة كجزء محوري في تحقيق العدالة.

ومن هنا تبرز أهمية التناغم بين المحامين والخبراء الصحيين لإنتاج دليل قانوني قوي وصولاً للعدالة.

LDHR

لماذا بروتوكول إستانبول؟

بروتوكول إستانبول (دليل التحقيق والتوثيق والفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة) هو معيار الأمم المتحدة للتدريب على مقابلة وفحص الأشخاص الذين يدعون تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، وللتحقيق في حالات التعذيب المزعوم، وللإبلاغ عن هذه النتائج إلى السلطة القضائية وأي هيئة تحقيق أخرى. [المفوضية السامية من أجل حقوق الإنسان OHCHR](#).

وهو بروتوكول شامل يستخدم كدليل ومرجعية في التعامل مع الناجين من أي نوع من التعذيب وسوء المعاملة ومعالجتهم من خلال:

- (أ) توضيح الوقائع وبناء وإقرار المسؤولية الفردية ومسؤولية الدول عن الضحايا وأسره؛
 - (ب) تحديد التدابير اللازمة لمنع تكرارها؛
 - (ج) تيسير المقاضاة أو فرض جزاءات تأديبية على أولئك الذين أشار التحقيق إلى أنهم مسؤولون، وإظهار الحاجة إلى الجبر والتعويض الكاملين، بما في ذلك التعويض المالي العادل والكافي وتوفير وسائل الرعاية الطبية وإعادة التأهيل.
- ووفقاً لهذه المعايير الدولية، يتم الإجراء على النحو التالي:

1. تحديد الطبيب الخبير المناسب
2. مقابلة الضحية المزعومة
3. الحصول على الموافقة المستنيرة على العملية برمتها وعلى كل خطوة
4. تسجيل القصة والادعاءات
5. إجراء التقييم البدني الكامل مع التقييم النفسي
6. تسجيل النتائج وتصوير تلك المرئية
7. استعراض الوثائق الطبية والقانونية ذات الصلة
8. الإشارة إلى الاختبارات التشخيصية إذا لزم الأمر
9. وضع خطة العلاج والإحالة
10. التوصل إلى الاستنتاج النهائي الشامل

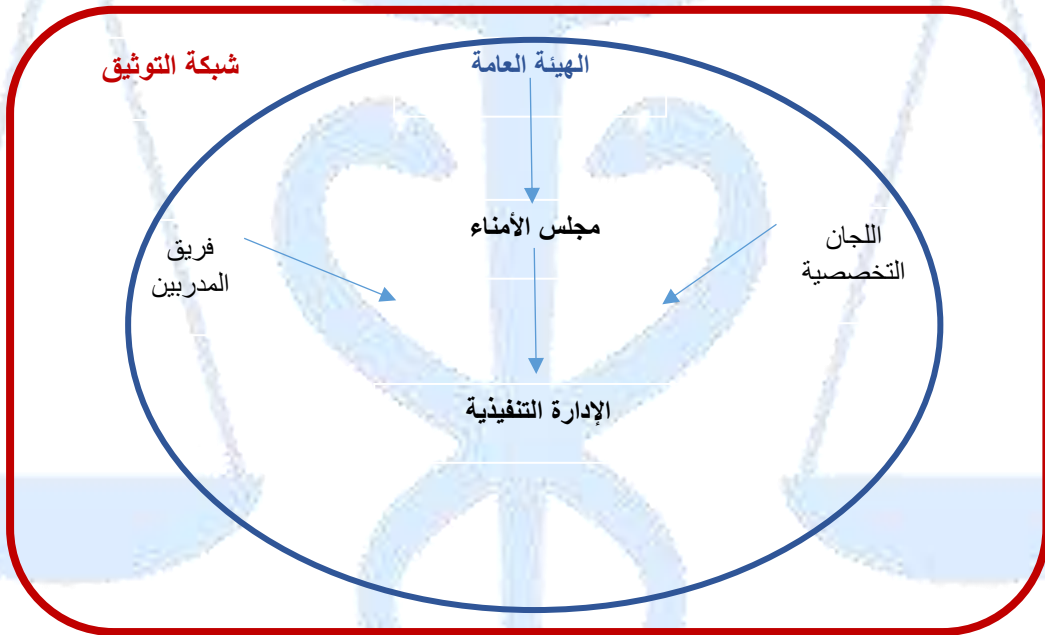
وتطبق هذه المنهجية المعايير والإجراءات الدولية المتعلقة بكيفية التعرف على علامات التعذيب وأعراضه وتوثيقها بحيث تكون الوثائق دليلاً صالحاً في المحكمة. ويشمل كل تقييم خبير طبي مقابلة توثيقية، الفحص البدني والتقييم النفسي.

يسجل الخبير جميع النتائج المادية والنفسية من التقييم، ويتم تصوير الإصابات الجسدية. قد يطلب إجراء فحوصات أو استشارات تشخيصية إذا كان ذلك من شأنه أن يساعد الخبير الطبي على توثيق السجلات الطبية وتقييمها بشكل متكامل، ثم يعطي رأيه النهائي عن درجة الاتساق بين الأحداث المرورية والنتائج الطبية.

الهيكلية التنظيمية للمنظمة:

تتألف LDHR من ستة أوسام رئيضية:

شبكة التوثيق – الهيئة العامة – مجلس الأمناء – الإدارة التنفيذية – فريق المدربين – لجان متخصصة.



شبكة التوثيق:

هي المظلة الرئيسية للمنظمة. تتكون من كل المحامين والخبراء الصحيين الموزعون جغرافياً في:

- الشمال السوري (حلب وإدلب وحماه) في مناطق سيطرة المعارضة.
- عدة مدن في تركيا (غازي عنتاب – كلس – أنطاكية – الریحانية – مرسين – إستانبول).

دور الخبير الصحي هو التوثيق الطبي لروايات الناجين من التعذيب وتسجيل الآثار البدنية والنفسية الحادة والمزمنة، ودور المحامين هو تقديم الاستشارات القانونية لملء أحداث ورواية الناجي/ة على نموذج التوثيق ليصبح دليلاً قضائياً قوياً.

يتوفر طيف واسع من التخصصات الطبية ضمن الشبكة مثل: (طب الأمراض الباطنية – الغدد الصماء – طب الأطفال – جراحة عامة – جراحة عظمية – جراحة عصبية – جراحة بولية – تخدير وإنعاش – طب مخبري – تشريح مرضي – أمراض النساء والتوليد وجراحتها – أمراض الأذن والأنف والحنجرة وجراحتها – تشخيص شعاعي).

الهيئة العامة:

محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان هي منظمة ذات عضوية، حيث تتكون من مجموع الأعضاء المؤسسين والمنتسبين إلى المنظمة وفق أحكام النظام الداخلي.

تتولى الهيئة العامة في اجتماعاتها العادية ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

- اقرار السياسات العامة والخطط الاستراتيجية اللازمة لنشاطات المنظمة.
- المصادقة على تقارير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية وإقرار خطة عملها للمرحلة القادمة.
- المصادقة على تقرير المحاسب القانوني للمنظمة مناقشة وإقرار التقرير المالي والحساب السنوي الختامي للمنظمة والذي يتضمن إيرادات ومصروفات المنظمة ومركزها المالي عن السنة المالية الماضية..
- مناقشة وإقرار الميزانية السنوية التقديرية للسنة المالية الجديدة.
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- إقرار إنشاء فرع/ فروع للمنظمة والموافقة على تنظيمها (نظام أو لائحة الفروع).
- تعديل النظام الأساسي.
- أية مسائل أخرى تعرض من قبل مجلس الإدارة أو أحد الأعضاء وتدرج في جدول أعمالها.

مجلس الأمناء:

يتكون من محامين وأطباء يعملون على رسم سياسات المنظمة ووضع خططها الاستراتيجية والإشراف على تنفيذها.

يتولى مجلس الإدارة الاختصاصات التالية:

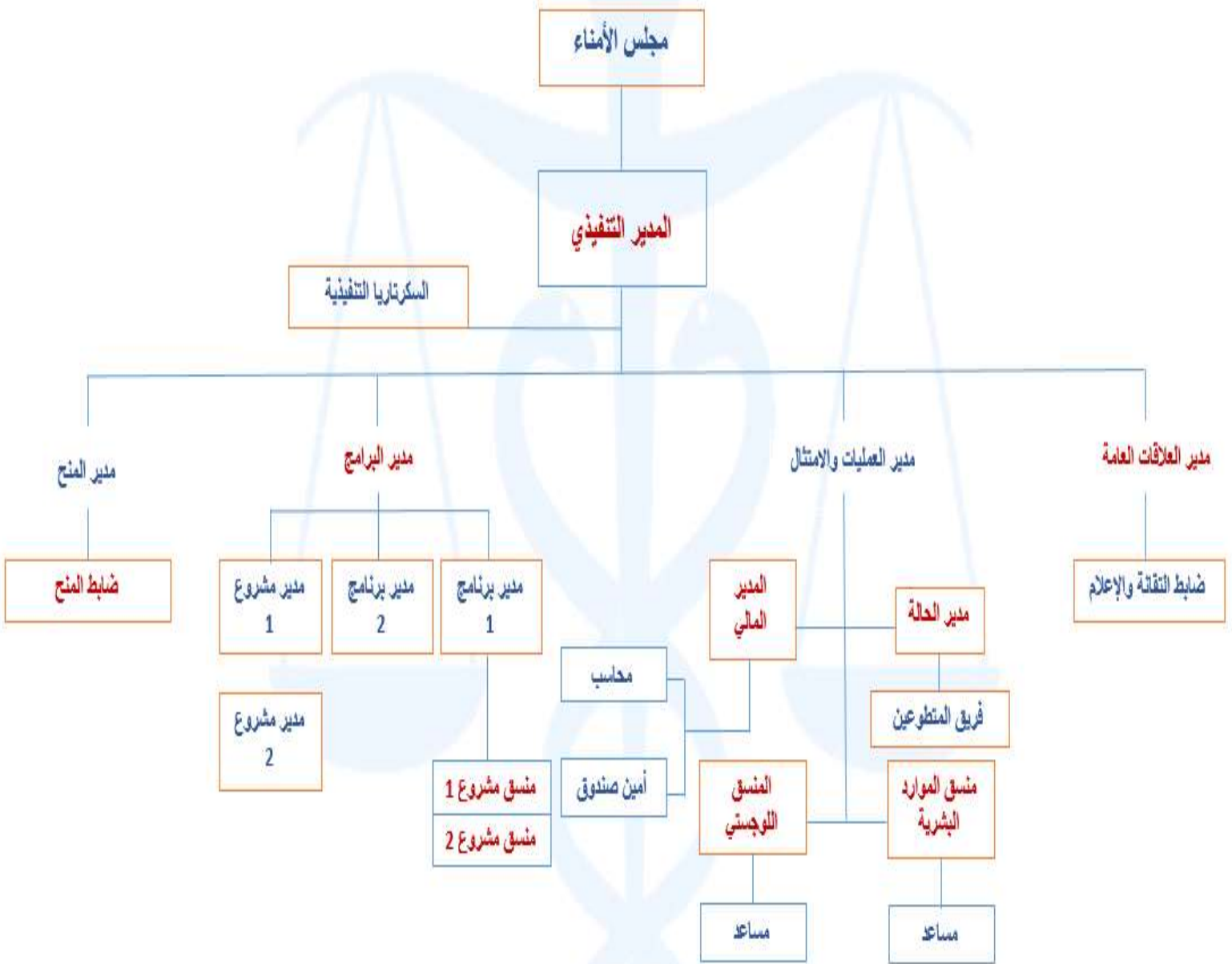
- المصادقة وإصدار اللوائح الداخلية المتعلقة بالنظام المالي ونظام العقوبات والمكافآت.
- إبرام العقود والاتفاقات مع الغير والتي تتعدى السقف المسوح به للمدير التنفيذي وفق اللائحة الداخلية الخاصة بذلك.
- تحديد البنك الذي ستودع لديه أموال المنظمة.
- المصادقة على خطط الإدارة التنفيذية للأنشطة والبرامج والمساعدة في البحث عن تمويل لهذه المشاريع بما يتوافق مع هذا النظام واللوائح الداخلية للمنظمة.
- تعيين مدير تنفيذي للمنظمة من بين أعضائها وإقالته، وتحديد مهامه والإشراف على تنفيذها.
- المصادقة على توظيف مدراء المكاتب الرئيسية في السنة التأسيسية.

- المصادقة على مشروع الموازنة التقديرية للسنة المالية الجديدة وعرضه على الهيئة العامة لإقراره.
- اقتراح مشروع تعديل النظام الأساسي أو الحل أو الدمج وعرض ذلك على الهيئة العامة لإقراره والمصادقة عليه وفق أحكام هذا النظام.
- المصادقة على مشروع الحساب الختامي للسنة المالية الماضية ومراجعة تقرير المحاسب القانوني وعرضهما على الهيئة العامة لإقرارهما.
- المصادقة على التوصيفات الوظيفية الخاصة بالعاملين في المنظمة.
- تشكيل لجنة / لجان فنية دائمة أو مؤقتة للقيام بأعمال محددة ينص عليها قرار تشكيلها.
- المصادقة على خطة عمل المنظمة للسنة المالية الجديدة وعرضها على الهيئة العامة لإقرارها.
- الإعداد والتحضير لعقد اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية والانتخابية في مواعيدها المحددة.
- الموافقة على بناء شراكات مع المنظمات الأخرى العاملة في مجال حقوق الإنسان والتوثيق أو العاملة في مجال تأمين الخدمات والدعم للضحايا.

الإدارة التنفيذية:

يتألف الهيكل الحالي مما يلي:

1. المدير التنفيذي.
2. السكرتاريا التنفيذية.
3. قسم إدارة البرامج: وتشمل الوظائف الأساسية: مدير البرامج – مدير البرنامج – مدير/منسق المشروع.
4. قسم إدارة العلاقات العامة: وتشمل الوظائف الأساسية: مدير العلاقات العامة – ضابط التقنية والإعلام.
5. قسم العمليات: التي يقودها مدير العمليات والامتثال، ويشرف أيضا عن الإدارات التالية: الموارد البشرية، المالية، اللوجستية وإدارة الحالات.
 - أ. الإدارة المالية: وتشمل الوظائف التالية: المدير المالي – المحاسب – أمين الصندوق.
 - ب. الإدارة اللوجستية: وتشمل كل من: المنسق – المساعد.
 - ت. إدارة الحالة: يشمل مدير الحالة وفريقه.
 - ث. إدارة الموارد البشرية: وتشمل المواقع الوظيفية: منسق الموارد البشرية – ضابط الموارد البشرية – مساعد الموارد البشرية.
6. قسم إدارة تطوير المنح: والتي تشمل المناصب الوظيفية الأساسية: مدير المنح – ضابط المنح.



فريق المدربين:

ثمانية من المدربات والمدربين المحترفين في التدريب على التوثيق الطبي والطبي الشرعي والقانوني، العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي، ومبادئ حقوق الإنسان.

لجان تخصصية:

قامت LDHR بتطوير نظام اللجان، حيث يشغلها أعضاء متطوعون لتقديم خدمات مختلفة سواءً أكانت تتعلق بالعمل الجوهري للمنظمة (التوثيق) أو غيره من الأعمال. لذلك فإن الغايات الرئيسية من هذه اللجان هو إعطاء التوصيات وتقديم المشورة للمدير التنفيذي ومجلس الأمناء. يوجد لحد الآن أربع لجان مسماة كالتالي:

➤ لجنة توازن النوع الاجتماعي:

- تراقب وتقيم وترفع توصيات حول أحداث وهيكلية المنظمة.
- ترفع مستوى الوعي حول قضايا النوع الاجتماعي لأعضاء المنظمة
- تنشر مفاهيم النوع الاجتماعي ضمن منظمات ونشطاء المجتمع المدني

➤ لجنة ضبط الجودة:

- مراجعة الحالات الموثقة لتحسين جودة التوثيق.
- تطوير مهارات الموثقين.

➤ لجنة كتابة تقارير حقوق الإنسان:

- تحليل البيانات التي تم جمعها من قصص الناجين من التعذيب، العنف الجنسي، وسوء المعاملة.
- تحليل الانتهاكات وتسلط الضوء على الانتهاكات الأكثر شيوعاً.
- تحديد المعايير أو المواد ذات الصلة بالقوانين والاتفاقيات الدولية التي تم انتهاكها.
- تحليل تقارير حقوق الإنسان الصادرة من أطراف أخرى.
- تصميم تقارير حقوق الإنسان.

➤ لجنة العناية بالذات:

- وضع سياسات وإجراءات وقائية لأعضاء LDHR من أجل رصد وتجنب الاحتراق الذاتي.
- تعطي استشاراتها المطلوبة لفريق الموثقين و/ أو الموظفين.
- تحيل الأفراد المتضررين عاطفياً إلى الرعاية الصحية النفسية الخارجية، إذا لزم الأمر.
- تصميم وتنشر دليل وفيديو تثقيفي للشركاء والمستفيدين.

برامجنا:

برنامج توثيق انتهاكات حقوق الإنسان لدى الناجين من التعذيب:

وفقاً للقوانين الدولية، ينبغي على الدول مقاضاة المسؤولين عن ارتكاب الفظائع والجرائم أثناء الحروب والنزاعات، وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الحقوقية لتوثيق تلك الفظائع.

تواصل LDHR أعمالها الأساسية في مجال توثيق التعذيب والعنف الجنسي الممارسة ضد البالغين والأطفال، بما يضمن جودة عالية في جميع التقارير، وتطوير فريقها في مهارات الإرشاد والتدريب؛ وتوسيع مجال نشاطها ونفوذها من خلال الشراكات وتبادل المعرفة مع الجهات المحلية والإقليمية.

نحن نوثق ادعاءات الناجين من التعذيب من خلال نماذج شاملة صممها خبراء في الطب الشرعي وفقاً لبروتوكول إستانبول. يتم استخدام هذه التوثيقات للفت الانتباه إلى نوع محدد من الانتهاكات التي تحدث في مناطق النزاع، والمناصرة من أجل الإصلاح، وضمان حصول الناجين على العلاج وإعادة التأهيل.

وبالإضافة إلى ذلك، طورت LDHR نظاماً للإحالة وإدارة الإحالة لمساعدة الناجين في الوصول إلى الخدمات اللازمة.

برنامج نشر الوعي:

تدرك LDHR وصمة العار والمسائل المحرمة، خاصةً عندما يتعلق الأمر بالعنف الجنسي سواءً لدى البالغين والأطفال، لذا فإنها تقوم بتصميم وتطوير المناهج الدراسية لتدريب المستجيبين الأوليين.

ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة عدد المستجيبين الأوليين. سيلعب هذا دوراً مهماً ليس فقط في طريقة التطرق إلى الموضوع، وضمان السرية العالية للمعلومات التي يتم الكشف عنها، ومساعدتهم من خلال عملية التوثيق والإحالة، بل بنفس الوقت رفع مستوى الوعي في المجتمع حول قضايا حقوق الإنسان وأهمية الإفصاح عند حدوث الانتهاكات.

ومن دورنا أيضاً كمنشطاء في المجتمع المدني تدعيم حساسية المجتمع لضرورة فهم المحنة النفسية التي يمر بها الناجي نتيجةً للوحشية الممارسة عليه، وتخفيف الأثر العميق للصدمة لديه/ا.

واستناداً على البيانات التي جمعناها وعلى ما نشرته هيئات أخرى تعمل في نفس المجال، نقوم بنشر مبادئ حقوق الإنسان داخل المجتمع وتصميم ونشر التقارير المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، بالتوازي مع حضور تدريبات في هذا المجال لكسب المزيد من الاحترافية.

برنامج العدالة الانتقالية:

مع اكتساب المزيد من المعرفة والخبرة من خلال التدريب المكثف حول الإجراءات القانونية، فإن الخطوة التالية ستكون لتمكين المحامين لبناء ملفات ادعاء قضائية أمام المحاكم مستقبلاً.

تكرس المنظمة الكثير من جهودها لملء الثغرات في قطاعات ومحاور العدالة الانتقالية؛ حيث نعمل بجد لجمع الأطراف الفعالة والمهتمة العاملة في هذا المجال من أجل التنسيق معها وفيما بينها، وتنظيم طاولات مستديرة لمناقشة قطاعات ومحاور العدالة الانتقالية بشكل شامل وتوزيع الأدوار بين الناشطين ومنظمات المجتمع المدني حسب خبرتهم واهتمامهم.

نقوم مع الشركاء وبإشراف الخبراء الدوليين بتحليل واقعي لما تم إنجازه من قبل الناشطين في هذا المجال، والاستفادة من تجارب دول أخرى – خاصةً البلدان العربية – بهدف بناء خطة عامة على مستوى سوريا يساهم الجميع في مداخلتها والإشراف على تنفيذها.

شركاء المنظمة:

لدينا شبكة واسعة من العلاقات والشراكات مع العديد من المنظمات المحلية والدولية. يتضمن شركاؤنا على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ لجنة التحقيق الدولية الخاصة بسوريا – منظمة التآزر من أجل العدالة (منظمة غير حكومية بريطانية) وشركاء آخرين دوليين.
- ✓ اتحاد المنظمات الإغاثية السورية – حماية حقوق الإنسان – عدالة – منظمة التكامل والتنمية – شباب التغيير – مدنيون من أجل العدالة والسلام.

مؤشرات النجاح:

الهيكل التنظيمي:

- أكبر نجاح هو إنشاء منظمة مستقلة حيث يتم توزيع المهام بشكل واضح وفقاً للمهارات.
- الوضع القانوني للمنظمة سليم (جميع الموظفين معهم تصاريح عمل بتركيا) مع مذكرة شكر خاصة من الحكومة لشفافية التقرير المالي.
- تم توسيع الهيئة العامة لتشمل 43 عضواً (مع أكثر من نصفهم من الإناث).
- تم تغيير مجلس الأمناء بشكل شفاف مرتين عن طريق الانتخابات.
- قمنا بتطوير سياسات لمختلف الإدارات (المالية، الموارد البشرية، الخدمات اللوجستية، الأمن، الإحالة وإدارة الحالة، وغيرها)
- قمنا بتوسيع أنشطتنا، كما قمنا بزيادة عدد الموظفين من 4 إلى 9، في حين نخطط لأن نكون أكثر من 20 موظفاً خلال 2018.
- تم إنشاء لجنة نوع اجتماعي للإشراف على التوازن بين الجنسين في المنظمة وضمان وجود المرأة في المناصب القيادية الرئيسية.

البرامج والتطوير:

- نجحت منظمة محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان في توثيق أكثر من 120 حالة.
- انتهينا من كورس تدريبي احترافي مدته سنة (مقسم إلى 3 أسابيع نظرية و 4 جلسات عملية عملية) حول التوثيق الاحترافي الطبي القانوني (بإشراف خبراء دوليين) لفوج جديد من 20 طبيبا و 4 محامين آخرين (لذلك تحتوي الشبكة على و 32 طبيبا و 11 محاميا).
- خضعنا، بالتوازي مع ذلك إلى دورة تدريبية خاصة مدتها 6 أشهر (مقسمة إلى 3 أسابيع نظرية وأسبوع عملي) للتوثيق الاحترافي لحالات الأطفال.
- لقد تم تدريبنا من قبل خبير دولي في كتابة تقارير حقوق الإنسان، لذلك أنشأنا لجنة مخصصة لهذه التقارير.
- نساهم في تصميم مناهج تعليمية خاصة لمبادئ حقوق الإنسان لمدارس الطلبة السوريين الابتدائية والإعدادية.
- قمنا بتنسيق أربعة اجتماعات طولة مستديرة للعدالة الانتقالية في سوريا، وانتهت بتقسيم المشاركين إلى 6 مجموعات تعمل على تنسيق 26 محور فرعي.
- نقوم بعقد ورشات عمل لزيادة الوعي بمبادئ حقوق الإنسان بين الطلاب والأحداث والأمهات وشرائح المجتمع الأخرى.
- وقمنا مذكرة تفاهم مع لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الدولية.
- نحن عضو في المجموعة المرجعية لحقوق الإنسان (HRRG) التابع [للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين](#)
- في غازي عنتاب، وعضو في قطاع الحماية وفي قطاع الصحة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مركز غازي عنتاب.